

Distr.: General
1 April 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 29 آذار/مارس 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين للأردن وألمانيا وفرنسا ومصر لدى الأمم المتحدة

يوّد الأردن وألمانيا وفرنسا ومصر تعميم البيان المشترك الذي صدر عن اجتماعهم الأخير بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط الذي عُقد في باريس في 11 آذار/مارس 2021 (انظر المرفق). وننتشرف بأن نُحيل طيّه كذلك البيانات المشتركة الصادرة عن اجتماعاتنا الوزارية السابقة التي عُقدت في القاهرة وعمان وعبر الفيديو.

ونرجو ممتنّين تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نيكولا دو ريفيير	(توقيع) كريستوف هويسغن
الممثل الدائم	الممثل الدائم
بعثة فرنسا لدى الأمم المتحدة	بعثة ألمانيا لدى الأمم المتحدة
(توقيع) محمد فتحي أحمد إدريس	(توقيع) سيما سامي بحوث
الممثل الدائم	الممثلة الدائمة
بعثة مصر لدى الأمم المتحدة	بعثة الأردن



مرفق الرسالة المؤرخة 29 آذار/مارس 2021 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين للأردن وألمانيا وفرنسا ومصر لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والعربية والفرنسية]

اجتماع باريس بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط - (باريس، 11 آذار/مارس 2021)

اجتمع وزراء خارجية مصر وفرنسا وألمانيا والأردن في باريس اليوم لمواصلة جهودهم للمساهمة في دفع عملية السلام في الشرق الأوسط نحو سلام عادل وشامل ودائم. وانضم إليهم مُنسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثلة الخاصة للاتحاد الأوروبي لعملية السلام في الشرق الأوسط.

وقد أعلن الوزراء ما يلي:

1 - في أعقاب اجتماعاتنا في ميونيخ في 15 شباط/فبراير 2020، وفي عمان في 24 أيلول/سبتمبر 2020، وفي القاهرة في 11 كانون الثاني/يناير 2021، نرحب بهذه الفرصة التي تُتيح مناقشة المزيد من الخطوات الممكنة للمساهمة في استعادة بيئة مواتية لاستئناف الحوار بين الطرفين بهدف دفع عملية السلام في الشرق الأوسط.

2 - نتفق على أن الإجراءات المتدرجة والمتبادلة لبناء الثقة وفق نهج تدريجي من شأنها المساعدة على استعادة الحوار بين الطرفين، مما يُمهّد الطريق لعملية سلام حقيقية يجب استئنافها في أقرب وقت ممكن.

3 - نؤكد أن تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي استناداً إلى حل الدولتين أمر لا غنى عنه من أجل تحقيق السلام الشامل في المنطقة. ونشدّد على التزامنا الراسخ بدعم وتمكين جميع الجهود الرامية إلى تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط وفقاً للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمحددات المتفق عليها. ونؤكد على أهمية أن تُسهم اتفاقات السلام بين الدول العربية وإسرائيل، بما في ذلك الاتفاقات الموقعة مؤخراً، في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس حل الدولتين وبما يحقق السلام الشامل والعادل. وأن حل الدولتين الذي يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للحياة استناداً إلى خطوط الرابع من حزيران/يونيه 1967 وقرارات مجلس الأمن؛ لتعيش إلى جانب إسرائيل آمنة ومعترف بها، هو السبيل الوحيد لتحقيق تطلعات الفلسطينيين والإسرائيليين ومن ثمّ تحقيق السلام العادل والمستدام.

4 - نرى أنه من الضروري الحفاظ على حل الدولتين، لأنه يخدم مصلحة الفلسطينيين والإسرائيليين في السعي إلى إقامة دولتين مسالمتين وديمقراطيتين تعيشان جنباً إلى جنب، مما سيسهم في تحقيق السلام والاستقرار الإقليميين في إطار بيئة مواتية.

5 - ندعو الأطراف إلى الامتناع عن أي إجراءات أحادية الجانب تقوض مستقبل التوصل إلى حل عادل ودائم للصراع. ونشدّد على ضرورة وقف جميع الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك بالقدس الشرقية، استناداً لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة. كما نتفق على أن سياسة الاستيطان من خلال بناء وتوسيع المستوطنات ومصادرة المباني والممتلكات الفلسطينية تُعد انتهاكاً للقانون الدولي وتقوض من إمكانية حل الدولتين. ونعيد التأكيد في هذا الشأن على أهمية التمسك بالوضع التاريخي والقانوني القائم للأماكن المقدسة في القدس، وأهمية الوصاية الهاشمية التاريخية على الأماكن المقدسة في القدس.

6 - نُرحب بجهود الطرفين للتعاون في مكافحة جائحة كورونا، ونحث الطرفين على التعاون بشكل أوثق لتحقيق استجابة شاملة للصحة العامة وللأزمة الاقتصادية الناجمة عن الوباء، بما في ذلك إعادة تنشيط الآليات الاقتصادية الثنائية لتعزيز التنسيق بما يُحقق مصالح الشعبين.

7 - نُرحب بالتقدم المُحرز في التحضير للانتخابات الفلسطينية، وندعو جميع الأطراف إلى احترام العملية الانتخابية والالتزام بالمبادئ الديمقراطية والامتناع عن أي أعمال عنف. كما ندعو إسرائيل لتسهيل الإعداد وإجراء عملية التصويت، بالإضافة إلى ضمان حرية الوصول إلى مواقع الاقتراع، بما في ذلك في القدس الشرقية.

8 - نعرب عن تقديرنا لدور الأونروا الذي لا غنى عنه في تقديم المساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين، وفقاً لتفويض الأمم المتحدة. ونناشد المجتمع الدولي الوفاء بالتزاماته تجاه الأونروا، ومن ثمّ مساعدة الوكالة في تخطي العجز المالي الحاد الذي تُعاني منه حالياً.

9 - نُعرب عن استعدادنا للعمل بشكل وثيق وفعال مع اللجنة الرباعية والولايات المتحدة وكذلك مع جميع الأطراف الفاعلة الأخرى الملتزمة بتحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة.

اجتماع القاهرة الوزاري حول عملية السلام في الشرق الأوسط - البيان المشترك الصادر عن وزراء الخارجية لكل من مصر وفرنسا وألمانيا والأردن (11 كانون الثاني/يناير 2021)

اجتمع وزراء خارجية كل من مصر وفرنسا وألمانيا والأردن في القاهرة اليوم لمواصلة التنسيق والتشاور بشأن سبل دفع عملية السلام في الشرق الأوسط نحو سلام عادل وشامل ودائم. وناقش الوزراء اتصالاتهم الأخيرة مع وزيرَي الخارجية الفلسطيني والإسرائيلي، وما تضمنته من وجهة نظر كل طرف. وأُحيط الوزراء علماً بالرسالة التي وجهها وزير الخارجية والمغتربين الفلسطيني إلى مضيف الاجتماع معالي الوزير سامح شكرى.

1 - رحب الوزراء بالاجتماع لما يُمثله من فرصة لمناقشة الخطوات الممكنة لدفع عملية السلام في الشرق الأوسط، وخلق بيئة مواتية لاستئناف الحوار بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وناشدوا كلا الطرفين من أجل تعميق التعاون والحوار بينهما على أساس الالتزامات المتبادلة، وأيضاً في ضوء جائحة كوفيد-19. وفي هذا الصدد، رحبوا بقرار السلطة الفلسطينية استئناف التعاون القائم على التزام إسرائيل بالاتفاقيات الثنائية السابقة.

2 - وبالإشارة إلى المبادئ الواردة في بيانهم المشترك الصادر في 24 أيلول/سبتمبر 2020 بمناسبة اجتماعهم في عمّان، فقد أكد وزراء الخارجية التزامهم التام بدعم جميع الجهود الرامية إلى تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط وفقاً للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، والمحددات المتفق عليها، على النحو المشار إليه في مبادرة السلام العربية.

3 - شددوا على أن تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على أساس حل الدولتين هو مطلب لا غنى عنه لتحقيق سلام شامل في المنطقة. وأكدوا كذلك التزامهم بحل الدولتين القائم على ضمان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للحياة على أساس خطوط الرابع من حزيران/يونيه 1967 وقرارات مجلس الأمن الدولي؛ والتي من شأنها أن تُفضي إلى العيش إلى جانب إسرائيل آمنة ومعترف بها.

4 - أكد الوزراء على دور الولايات المتحدة في هذا السياق، وأعربوا عن استعدادهم للعمل مع الولايات المتحدة من أجل تيسير المفاوضات التي تؤدي إلى سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة، على أساس المحددات المعترف بها دوليًا، ومن أجل إعادة إطلاق عملية سلام ذات مصداقية بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

5 - دعا الوزراء الأطراف إلى الامتناع عن أي إجراءات أحادية الجانب تقوض من مستقبل التوصل إلى حل عادل ودائم للصراع. وجددوا في هذا الصدد الدعوة إلى تطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي بهدف الوقف الفوري والكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية بما في ذلك بالقدس الشرقية. واتفقوا أيضًا على أن بناء وتوسيع المستوطنات ومصادرة المباني والممتلكات الفلسطينية يُعد انتهاكًا للقانون الدولي يقوض من إمكانية حل الدولتين. وشددوا كذلك على أهمية الالتزام بالقانون الدولي الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، بما في ذلك القدس الشرقية.

6 - شدد الوزراء على ضرورة الحفاظ على تكوين وطابع ووضع الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، بما فيها القدس الشرقية. وأشاروا إلى أهمية التمسك بالوضع التاريخي والقانوني القائم للأماكن المقدسة في القدس. وأكدوا في هذا الشأن على أهمية الوصاية الهاشمية التاريخية على الأماكن المقدسة في القدس.

7 - أكدوا على أهمية أن تُسهم اتفاقات السلام بين الدول العربية وإسرائيل، بما في ذلك الاتفاقات الموقعة مؤخرًا، في حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي على أساس حل الدولتين وبما يحقق السلام الشامل والدائم.

8 - حثّ الوزراء جميع الأطراف، بما فيهم اللجنة الرباعية الدولية وشركائها المحتملين، على بذل جهود جماعية، واتخاذ خطوات عملية لإطلاق ورعاية مفاوضات ذات مصداقية حول جميع قضايا الوضع النهائي في عملية السلام في الشرق الأوسط.

9 - رحبوا بالتطورات الأخيرة ذات الصلة بجهود تحقيق المصالحة الفلسطينية، ورحبوا باستعداد السلطة الفلسطينية لإجراء الانتخابات المقبلة. كما تعهد الوزراء بدعم جهود مصر في هذا الصدد والرامية لإنهاء الانقسام بين الفلسطينيين.

10 - أعرب الوزراء عن تقديرهم البالغ لدور الأونروا (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى) الذي لا غنى عنه في تقديم المساعدة الإنسانية والخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين. وناشدوا المجتمع الدولي الوفاء بالتزاماته تجاه الأونروا، ومن ثمّ مساعدة الوكالة في تخطي العجز المالي الحاد الذي تُعاني منه حاليًا.

11 - اتفق الوزراء على ضرورة متابعة رصد التطورات ذات الصلة بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي ودعوا إلى الاستئناف الفوري للمحادثات فضلاً عن خلق آفاق سياسية وتجديد الأمل من خلال حوار ذي مصداقية بهدف استئناف مفاوضات مباشرة جادة وهادئة وفاعلة بين الطرفين.

وفي ختام الاجتماع، اتفق الوزراء على التواصل مع الفلسطينيين والإسرائيليين لنقل رؤيتهم المشتركة حول العمل قُدماً تجاه السلام.

وتوجّه الوزراء بالشكر إلى مصر على جهودها في تنظيم الاجتماع، وقرروا عقد الاجتماع المقبل في فرنسا.

البيان المشترك الصادر عن وزراء خارجية فرنسا وألمانيا ومصر والأردن (عمان، 24 أيلول/سبتمبر 2020)

عقد وزراء خارجية المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية والجمهورية الفرنسية وجمهورية ألمانيا الاتحادية اجتماعاً في عمان لاستكمال تنسيقهم وتشاورهم حول سبل دعم عملية السلام في الشرق الأوسط بهدف تحقيق السلام العادل والشامل والدائم. وحضر الاجتماع الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لعملية السلام.

وأصدر الوزراء في ختام الاجتماع البيان المشترك التالي:

- 1 - نؤكد التزامنا دعم جميع الجهود المستهدفة تحقيق سلام عادل ودائم وشامل يلبي الحقوق المشروعة لأطراف كافة، على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمرجعيات المتفق عليها، بما فيها مبادرة السلام العربية.
- 2 - نؤكد أن حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي على أساس حل الدولتين، الذي يضمن تجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة والقابلة للحياة على خطوط الرابع من حزيران/يونيه 1967، لتعيش جنباً إلى جنب إسرائيل بأمن وسلام، هو السبيل لتحقيق السلام الشامل والدائم والأمن الإقليمي.
- 3 - نؤكد اتفاقنا على أن بناء المستوطنات وتوسعته ومصادرة الممتلكات الفلسطينية خرق للقانون الدولي يقوض حل الدولتين. وفي هذا الصدد، ندعو طرفي الصراع إلى تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 2334 بالكامل وبجميع بنوده.
- 4 - بالإشارة للبيان المشترك الصادر عن اجتماعنا بتاريخ 7 تموز/يوليه 2020، نأخذ علماً بتجميد ضم أراض فلسطينية في أعقاب الإعلان عن قرار تطبيع العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل ونؤكد أن الضم يجب أن يوقف بشكل دائم.
- 5 - نؤكد أهمية الحفاظ على الوضع التاريخي والقانوني القائم في الأماكن المقدسة في القدس، والدور الهام للأردن والوصاية الهاشمية على تلك الأماكن المقدسة.
- 6 - نشدد على أن حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي على أساس حل الدولتين هو أساس تحقيق السلام الشامل. ونؤكد على أهمية أن تسهم اتفاقات السلام بين الدول العربية وإسرائيل، بما فيها الاتفاقيات اللتان وقعتا أخيراً بين دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين مع إسرائيل، في حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي على أساس حل الدولتين من أجل أن يتحقق السلام الشامل والدائم.
- 7 - نعيد التأكيد على الدور الجوهري لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وضرورة استمرار توفير الدعم المالي والسياسي الذي تحتاجه للمضي في تنفيذ ولايتها وفق القرارات الأممية وتقديم خدماتها الحيوية للاجئين.
- 8 - نؤكد أن إنهاء الجمود في مفاوضات السلام وإيجاد آفاق سياسية، وإعادة الأمل عبر مفاوضات جادة يجب أن يكونوا أولوية. ونؤكد ضرورة استئناف مفاوضات جادة وفاعلة بين على أساس القانون الدولي والمرجعيات المتفق عليها بشكل مباشر بين طرفي الصراع أو تحت مظلة الأمم المتحدة، بما في ذلك الرباعية الدولية لتحقيق هذا السلام. وندعو جميع الأطراف إلى التزام الاتفاقيات السابقة وبدء محادثات جادة

على أساسها. إن جائحة فيروس كورونا المستجد تظهر أن الحاجة للسلام والتعاون أكثر إلحاحاً الآن من أي وقت مضى. وسنستمر بالعمل معاً ومع جميع الأطراف المعنية من أجل استئناف هذه المفاوضات.

وستواصل جمهورية مصر العربية والجمهورية الفرنسية وجمهورية ألمانيا الاتحادية والمملكة الأردنية الهاشمية انخراطهم الفاعل ومساعدتهم الحميدة لتهيئة الظروف المواتية وجهودهم المستهدفة إيجاد الظروف اللازمة لاستئناف مفاوضات جادة وتحقيق التقدم المطلوب نحو تحقيق السلام العادل والشامل الذي تستحقه شعوب المنطقة.

تصريح مشترك لوزراء خارجية فرنسا وألمانيا ومصر والأردن (7 تموز/يوليه 2020)

عقب مؤتمر مشترك من خلال الفيديو كونفرنس، صرّح وزراء خارجية فرنسا وألمانيا ومصر والأردن اليوم 7 تموز/يوليه 2020 ما يلي:

”ناقشنا الوضع الحالي لعملية السلام في الشرق الأوسط وعواقبها الإقليمية. نرى بأن أيّ ضمّ للأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 من شأنه أن يشكّل انتهاكاً للقانون الدوليّ ويعرّض أسس عملية السلام للخطر. لن نعترف بأيّ تغيير لخطوط عام 1967 بخلاف ما اتفق عليه طرفا الصراع. كما نرى بأنّ هذا القرار قد تكون له عواقب وخيمة على أمن واستقرار المنطقة، وسيشكّل عقبة رئيسية أمام الجهود الرامية إلى تحقيق سلام عادل وشامل. يمكن أن يكون له أيضاً عواقب على العلاقة مع إسرائيل. نوّكد التزامنا القويّ بحلّ الدولتين الذي تمّ التفاوض عليه على أساس القانون الدوليّ وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. لقد ناقشنا كيفية استئناف الحوار المثمر بين الجانبين الإسرائيليّ والفلسطيني، وتقديم دعمنا لتسهيل تقدّم المفاوضات“.